العقوبات الاقتصادية وتداعياتها على سورية

الباحث: رامي مازن المرعي
ماجستير في كلية العلوم السياسية- قسم الاقتصاد الدولي- جامعة دمشق

الدكتور المشرف: قاسم أبو دست
مدرس في قسم الاقتصاد الدولي في كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق

الملخص

تعد العقوبات الاقتصادية من أهم الأساليب غير العسكرية لتنفيذ السياسات الخارجية للدول، وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب ضد أغلب الدول التي خالفتها في السياسة والنهج، وفرضت الولايات المتحدة والدول الغربية منذ عام 1979 حتى اليوم عقوبات اقتصادية عديدة على سورية بذرائع مختلفة، فتارة تكون الحجة اتهام سورية بدعم الإرهاب وتارة تكون الحجة حماية السوريين، وحجج أخرى أغلبها غير منطقي. وبعد عام 2011 عانت سورية من أزمة خانقة أثرت سلباً على كافة الأصعدة. ولزيادة الضغط على الدولة السورية ورغبة في إضعافها وتدميرها نتيجة لموقف سورية المناوئ للمخططات الغربية في المنطقة ولأن هذه الدول لم تؤمن بعد بفكرة سيادة كل دولة على أراضيها ومبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية والعربية ودول أخرى بفرض عقوبات اقتصادية على سورية، كان آخرها قانون قيصر الأمريكي الذي شملت بنوده كافة القطاعات الاقتصادية وكافة الشركاء الذين يمكن أن يقدموا الدعم لسورية من أجل إعادة الإعمار والتعافي من الأزمة. كل ذلك كان له تداعيات سلبية على الاقتصاد السوري وبالتالي عانى المواطن السوري من حرمانه لأبسط حقوقه في العيش الكريم. لذلك كان لابد من دراسة تداعيات العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية وعلى المواطن السوري بشكل خاص.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، الاقتصاد السوري، حقوق الإنسان.

Economic Sanctions and Their Repercussions on Syria

Rami Mazen Almorae

Master in political science- Department of international economics- University of Damascus

Abstract

Economic sanctions are one of the most important non-military methods of implementing countries' foreign policies, The United States used this method against most of the countries that disagreed with it in terms of policy and approach, Since 1979 until today, the United States and Western countries have imposed numerous economic sanctions on Syria, under various pretexts, Sometimes the argument is accusing Syria of supporting terrorism, sometimes the argument is protecting the Syrians, and other arguments are mostly illogical. After 2011, Syria suffered from a stifling crisis that negatively affected all levels. And to increase pressure on the Syrian state and a desire to weaken and destroy it as a result of Syria's position opposing Western plans in the region, And because these countries have not yet believed in the idea of the sovereignty of each state over their lands and the principle of non-interference in the internal affairs of other countries, The United States of America and some Western and Arab countries and other countries imposed economic sanctions on Syria, The last of them was the American Caesar Act, whose provisions included all economic sectors and all partners that could provide support to Syria for reconstruction and recovery from the crisis. All of this had negative repercussions on the Syrian economy, and thus the Syrian citizen suffered from being deprived of his most basic rights to a decent life. Therefore, it was necessary to study the repercussions of the unfair economic sanctions on Syria, and on the Syrian citizen in particular.

Key words: economic sanctions, the Syrian economy, human rights.

مقدمة

يعد موضوع العقوبات الاقتصادية من المواضيع الهامة المطروحة في الساحة الدولية وذلك لأن العقوبات الاقتصادية تشكل أداة وآلية غير عسكرية يلجأ إليها مجلس الأمن والدول الكبرى للضغط على الدول في سبيل تغيير سياستها الخارجية. فالعقوبات الاقتصادية تلحق أضراراً باقتصاد البلد المفروضة عليه مما يتسبب في إنهاكه. وقد تعرضت سورية للعديد من العقوبات الاقتصادية على مدار العقود الماضية وذلك بحجج ومسميات مختلفة، حيث ساهمت هذه العقوبات في إضعاف الاقتصاد السوري، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وغيرها من النتائج السلبية التي حالت دون حصول المواطن السوري على أبسط حقوقه في الغذاء والمأوى والعيش الكريم، وهو ما يعد انتهاكا صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان.

وبالرغم من كل الويلات التي عانت منها سورية خلال فترة "الأزمة السورية" إلا أنها مازالت تتعرض لأشد وأقصى أنواع العقوبات في تاريخها. ومن هنا كان لا بد من دراسة تداعيات العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد السوري.

أولاً: أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال تناوله للعقوبات الاقتصادية الدولية ودراسة تداعيات هذه العقوبات وخطورتها على سورية، مع دراسة تحليلية لانعكاسات هذه العقوبات على مؤشرات الاقتصاد السوري.

ثانياً: إشكالية البحث وتساؤله:

أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية لنتائج سلبية على الاقتصاد السوري، وكان من نتيجة ذلك انهياراً في الوضع المعيشي للمواطن السوري وفقدانه لأبرز حقوقه في الحصول على الغذاء والمأوى. من هنا يمكن طرح سؤال الإشكالية الرئيس على النحو التالي: "ما هي تداعيات العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية على مؤشرات الاقتصاد السوري؟

ثالثاً: فرضية البحث

انسجاماً مع إشكالية البحث وتساؤلاته، سيعمل البحث على اختبار صحة الفرضية المحورية التالية: "أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية لنتائج سلبية على سورية".

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة تداعيات العقوبات الاقتصادية على سورية وذلك عن طريق:

1. البحث في مفهوم العقوبات الاقتصادية وأنواعها.
2. التعرف على أساليب الولايات المتحدة الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية الدولية.
3. دراسة تداعيات العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية على الاقتصاد السوري، وعلى الحقوق الفردية والجماعية للإنسان السوري.

خامساً: منهج البحث

يتطرق البحث لدراسة العقوبات الاقتصادية وتداعياتها على سورية. وتبعاً لتقسيم البحث سيتم اتباع المنهج التحليلي وذلك لتحليل تداعيات العقوبات الاقتصادية على سورية.

سادساً: الإطار الزمني للبحث: يمتد الإطار الزمني للبحث بشكل أساسي من عام 2011 وحتى عام 2020.

سابعاً: تقسيم البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المبحث الأول، سيتناول بالدراسة "ماهية العقوبات الاقتصادية وتاريخها على سورية" والمبحث الثاني، سيحلل "تداعيات العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد السوري وحقوق الإنسان في سورية". وأخيراً خاتمة ستتضمن بعض التوصيات.

المبحث الأول: ماهية العقوبات الاقتصادية وتاريخها على سورية

تعد العقوبات الاقتصادية أكثر أساليب الردع انتشاراً وتأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تفرض الدول والمنظمات الدولية عقوبات اقتصادية لمحاولة تغيير سلوك وقرارات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تهدد مصالحها. يقول المنتقدون للعقوبات الاقتصادية أنها غالباً ما تفشل في تحقيق أهدافها في تغيير سلوك الجهة المستهدفة، بينما يؤكد المؤيدون أن العقوبات الاقتصادية أصبحت أكثر فاعلية في السنوات الأخيرة ولا تزال أداة أساسية للسياسة الخارجية. فالعقوبات الاقتصادية اليوم هي السمة المميزة للرد الغربي على العديد من التحديات الخارجية، بما في ذلك البرنامج النووي لكوريا الشمالية والتدخل الروسي في أوكرانيا، وسعت الولايات المتحدة إلى استخدام العقوبات الاقتصادية وتطبيقها ضد خصومها مثل إيران وروسيا وسورية وفنزويلا. وفي هذا المبحث سيتم تغطية العقوبات الاقتصادية من خلال البحث في مفهومها، واستعراض أبرز أساليب السياسة الخارجية الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية، بعد ذلك سيتم استعراض العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية (مفهومها وأنواعها)

تلعب العقوبات الاقتصادية دوراً هاماً في العلاقات بين الدول، حيث يتم استخدامها لتحقيق غايات وأهداف مختلفة. وفي هذا المطلب سيتم البحث في أبرز تعريفات العقوبات الاقتصادية واستعراض أبرز أنواعها.

أولاً: مفهوم العقوبات الاقتصادية

تتعد تعريفات العقوبات الاقتصادية وتتنوع بحسب نظرة كل طرف لها، فهناك من عرفها على أنها قيود على التجارة أو الوصول إلى الأسواق لإجبار الدولة المستهدفة على التصرف بطريقة تفضلها الدول التي تفرض العقوبات. وتشمل العقوبات الاقتصادية أربعة أنواع مختلفة من القيود التجارية: (أ) القيود المفروضة على تدفق السلع، (ب) القيود المفروضة على تدفق الخدمات، (ج) القيود المفروضة على تدفق الأموال، (د) السيطرة على الأسواق من أجل الحد من فرص الوصول إليها.[1]

وهناك من عرف العقوبات الاقتصادية على أنها وسائل ضغط اقتصادية لتحقيق غايات السياسة الخارجية لدولة أو لمجموعة من الدول، وتمثل مرحلة من مراحل الضغط الدولي على دولة أو دول، قد تسبقها أو تصاحبها إجراءات أخرى مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، وقد تتلوها أنواع أخرى من العقوبات تصل إلى شن عمليات عسكرية ضدها. وتعرف أيضاً على أنها إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية، تتبناها الحكومة في صورة منفردة أو جماعية أو في إطار منظمة عالمية أو إقليمية أو دولية، ضد دول ذات سيادة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دولياً، هذا ويكون تجاوز حدود الالتزامات في ثلاث حالات، هي العدوان المسلح على دولة أخرى أو خرق القانون الدولي، أو المعاهدات أو الالتزامات الدولية أو تهديد السلم والأمن الدوليين.[2]

وتعرف العقوبات الاقتصادية أيضاً على أنها وسيلة قوة وإكراه تستخدمها دولة ما ضد دولة أخرى قصد دفعها إلى تغيير سلوكها في التعامل معها بسبب انتهاكها للعلاقات التي عادة ما تكون اقتصادية، وهي قطع أو التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية بين الدول بهدف التوصل إلى تغيير في تركيب أو مواقف أو سياسات البلد أو المجموعة المستهدفة. ويمكن للعقوبات أن تأخذ صيغاً عديدة تشمل: (حظر الاستيراد أو التصدير أو كلاهما، تقييد المبادلات المالية، وقف المساعدات العسكرية أو الاقتصادية، تقييد السوق المالية... الخ). وهي تطبق من جانب دولة واحدة أو عدة دول عبر هيئة إقليمية أو دولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، جامعة الدول العربية...).[3]

---

[1]- Maria Bengtsson, «Economic Sanctions Go Smart: A human rights perspective», Master Thesis, Linkoping University, May 2002, p14.

-2 نجلاء مرعي: "العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص34.

- 3لخذاري عبد الحق: "العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الإنسان"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد18، 2018، ص8.

ومنهم من عرف العقوبات الاقتصادية على أنها إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة دولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي.[1]

يتبين من خلال التعاريف السابقة أن العقوبات الاقتصادية تشكل وسيلة ضغط اقتصادية تستخدمها دولة ما أو مجموعة من الدول للتأثير في سلوك دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الدول. ولكن بالرغم من وجود هذه الصفة في أغلب تعريفات العقوبات الاقتصادية إلا أن الهدف من هذه العقوبات يختلف باختلاف نظرة كل طرف لها. فمنهم من يرى أن الهدف من العقوبات الاقتصادية هو تطبيق القانون الدولي، ومنهم من يرى أنها وسيلة إخضاع دولة ما لسياسة دولة أخرى. هذا التفاوت الكبير في تحديد الهدف من العقوبات الاقتصادية يرجع إلى نظرة وموقف كل طرف لها.

ثانياً: أنواع العقوبات الاقتصادية

تتجسد أنواع العقوبات الاقتصادية في الوسائل التي تتبعها هذه العقوبات وهي على الشكل التالي:

1- المقاطعة الاقتصادية:

تعرف المقاطعة الاقتصادية على أنها إجراء تلجأ إليه سلطات الدولة أو هيئاتها وأفرادها المشتغلون بالتجارة لوقف العلاقات التجارية مع دولة أخرى، ووقف التعامل مع رعاياها بقصد الضغط الاقتصادي عليها رداً على ارتكابها لأعمال عدوانية.[2] وتشمل إجراءات المقاطعة الاقتصادية، وقف كل العلاقات الاقتصادية، التجارية، والمالية، والتأمينية، والاستثمارية التي تتم على مستوى الأشخاص كالسياحة والهجرة والسفر...الخ ولا تقتصر على جانب واحد بل تمتد إلى كل القطاعات، ولعل هذه أهم مميزة تمتاز بها عن الحظر، أو التحريم الاقتصادي، الذي يقتصر على إيقاف حركة تبادل السلع بين الدول الموقعة لها والدولة الواقعة عليها، ولذلك فإنها إذا استعملت كتدابير جزائية دولية، تعد أهم عقوبة اقتصادية توقعها دولة أو مجموعة دول ضد الدولة التي يراد الضغط عليها بالإضافة إلى كونها تمثل النموذج الأمثل للعقوبات الاقتصادية لأنها تشدد الخناق على الطرف المعاقب حتى تحقيق المرجو منها.[3]

2-الحصار الاقتصادي:

يعرف الحصار الاقتصادي على أنه سلاح اقتصادي يستخدم لتغيير سلوك الدول المستهدَفة اتجاه الدول المحاصرة وهو بهذا المعنى متشابك جداً مع الأنواع الأخرى للعقوبات الاقتصادية إلى أن الاختلاف يكمن في أن الحصار الاقتصادي في بداياته ركز على الحصار البحري أي استخدام القوة العسكرية لمحاصرة وصول البضائع من وإلى شواطئ الأعداء حتى يمتثلوا لشروط الدولة المحاصرة.[4] وعرف هذا الحصار في التاريخ بالحصار العسكري التجاري، يختلف عن الحصار العسكري البحت في أن الأخير له أهداف عسكرية بحتة مثل احتلال ميناء عسكري للعدو. بينما يتم تنظيم عمليات الحصار العسكري التجاري من قبل قوة عسكرية تصدر التراخيص والوثائق القانونية للسفن التي يمكنها المرور بحرية في المرفأ الخاضع للحصار.[5]

3- الإجراءات الجمركية:

تعد الإجراءات الجمركية أحد أهم الأساليب التي يتم عن طريقها فرض العقوبات الاقتصادية، حيث تقوم الدول المعاقِبة بحرمان الدولة المعتدية من بعض الامتيازات الجمركية الممنوحة لها من قبل، أو تقوم بفرض رسوم جمركية مرتفعة على صادرات هذه

1- بلجسان هواري: "الأساس القانوني توقيع العقوبات الاقتصادية بمنظمة الأمم المتحدة"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد1، 2016، ص150.

2- سعد الدين مسعد هلالي: "الجديد في الفقه السياسي المعاصر"، مكتبة وهبة، جامعة الأزهر، مصر، 2011، ص123.

3- بو بكر خلف، العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد13، الجزائر، 2016، ص113.

4- حصايم سميرة، آثار الحصار الاقتصادي على تنفيذ العقود الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري- تيزي وزو، الجزائر، 2019، ص28.

5- Magne Frostad, Naval Blockade, Faculty of Law, UiT The Arctic University of Norway, 2018, p195.

الدول مما يؤدي إلى خلل في ميزان مدفوعاتها. ومثل هذا الإجراء قامت به الولايات المتحدة تجاه وارداتها من السوق الأوروبية المشتركة بعض انضمام كل من اسبانيا والبرتغال للمجموعة وخسارة الولايات المتحدة لأسواقها الزراعية فيها.[1]

المطلب الثاني: أساليب السياسة الخارجية الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية

تعتمد الولايات المتحدة عدة أساليب في فرضها للعقوبات الاقتصادية وهي على الشكل التالي:

أولاً: التفسير الذاتي لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة

غالباً ما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتفسير نصوص مبادئ الأمم المتحدة بما يتناسب مع مصالحها وغاياتها. فمثلاً المادة 51 من الميثاق، تنص على حق الدول في الدفاع عن نفسها، لكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياستها الخارجية دائماً ما توهم العالم أنها تحترم وتجسد مبادئ وأهداف الأمم المتحدة خدمة للمصلحة العامة (المجتمع الدولي)، غير أن الواقع لا يعكس هذه الحقيقة، فهي تأخذ بالتفسير الواسع لهذه المادة مما يبعدها عن فحواها ومغزاها الواقعي والقانوني، فبتفسيرها لهذه المادة تنتقل من حق الدفاع الشرعي إلى الدفاع الاستباقي والوقائي الذي من خلاله تطبق عقوبات اقتصادية وغير اقتصادية ضد الدول التي ترى أنها معادية لسياستها وتشكل خطراً على مصالحها خروجاً عن الفحوى الصحيح والمرجو من هذه القواعد القانونية.[2]

ثانياً: مصادرة إرادة المجتمع الدولي

أنشئت الأمم المتحدة لتحقيق هدف أساسي، هو فض النزاعات الدولية وإقرار السلم والأمن الدوليين، من خلال مجلس الأمن الذي يعتبر الهيئة التنفيذية التي لها اختصاص أو سلطة فض النزاعات الدولية، والحقيقة أن هذا الجهاز الأساسي والتنفيذي بات اليوم أداة بيد الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تستعمل الهيئة بأجهزتها وقراراتها لخدمة مصالحها الضيقة وتحقيق أهدافها، فالولايات المتحدة الأمريكية تستعمل قوتها في توقيع العقوبات التي منها الاقتصادية ضد الأنظمة والشعوب سواء بكامل إرادتها المنفردة وخارج قبة الأمم المتحدة بمجلسها للأمن، أو تحت قبة المنظمة الأممية ولكن بإرادتها واملاءاتها، وهذا ما جسدته في العديد من القضايا الدولية التي على رأسها القضية العراقية مما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية مهيمنة على المنظمة الأممية بجميع هياكلها.[3]

ثالثاً: الهيمنة على النظام الدولي

شكل انهيار الاتحاد السوفييتي فرصة نادرة للولايات المتحدة الامريكية من أجل ترسيخ زعامتها على العالم مستندة بذلك إلى مقومات القوة التي تحتكم عليها ولا سيما القوة العسكرية، حيث عملت على توظيف قدراتها لصالح تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن انفرادها بالقيادة العالمية، وتركت هجمات 11 أيلول بصمات واضحة على نمط السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهاتها ونظرتها إلى العالم وترتيب أولوياتها، حيث وفرت هذه العمليات غطاءً دبلوماسياً للولايات المتحدة لتنفيذ سياسات متطرفة، فقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة خارجية مستقلة وصارمة غير عابئة ببقية دول العالم، كما اتخذت من هذه الهجمات نقطة انطلاق لتغيير النظام الدولي، والتغيير المقصود هنا هو تغيير في قواعد إدارة العلاقات الدولية وتغيير في أنظمة بعض الدول على النحو الذي يثبت أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي ونشر مبدأ الحرية المزعوم الذي اتخذته أمريكا معياراً لسياستها منذ انخراطها في شؤون العلاقات الدولية. وهذا يعد مخالفةً لمبدأ حقوق الدول وواجباتها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للدول الأخرى.[4]

---

1 – بو بكر خلف، العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص114.

2– فايزة بن حمزة، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد31، العدد1، 2020، ص300.

3– المرجع السابق، ص301.

4– محمد عزيز شكري: " مدخل إلى القانون الدولي العام" منشورات جامعة دمشق، سورية، 1982، ص154.

يتضح من خلال ما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل لتحقيق أهدافها الرامية لترسيخ زعامتها على النظام الدولي، مستخدمة بذلك كافة الوسائل بما فيها الوسائل الاقتصادية، حيث تفرض العقوبات الاقتصادية لتغيير السياسة الخارجية لأي دولة بما ينسجم مع السياسة الخارجية الأمريكية وتقوم بتفسير نصوص الأمم المتحدة بما يخدم مصالحها وتستغل نفوذها بمجلس الامن بما ينسجم مع سياستها الخارجية متجاهلة بذلك لكافة الاعتبارات الدولية.

المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية

يعد موقف الجمهورية العربية السورية المناوئ للمخططات الغربية في المنطقة العربية وموقفها المضاد للكيان الصهيوني الحليف الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، سبباً رئيسياً في تعرض الجمهورية العربية السورية للعديد من العقوبات الاقتصادية على مدار العقود الماضية. والتي تزايدت خلال فترة الأزمة السورية، فعلى مدار عقد من الزمن سعت العديد من الدول لإضعاف الدولة السورية مستخدمةً لذلك العديد من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، وكون الأداة الاقتصادية أهم هذه الأدوات فرضت العديد من الدول عقوبات اقتصادية أحادية الجانب منذ بداية الأزمة عام 2011، ومن أبرز الدول والقوى التي فرضت عقوبات على الدولة السورية:

أولاً- العقوبات الأمريكية:

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 20 حزمة من العقوبات منذ عام 2011 وحتى عام 2020، وتنوعت تلك العقوبات بين تجميد الأرصدة المالية في البنوك العالمية، ومنع دخول شخصيات سورية إلى الدول الملتزمة بتطبيق العقوبات، والحيلولة دون تصدير السلع والمواد الغذائية وغير الغذائية إلى سورية، وعقوبات تشمل المجالات المالية والطاقة والنفط[1].

من أبرز العقوبات الأمريكية التي فرضت على سورية خلال الفترة 2011- 2019 ما يلي:

1) في آب 2011، وسعت العقوبات لتشمل حظر الاستثمارات الجديدة في سورية من قبل أي شخص أمريكي، والاستكشاف، أو إعادة الاستكشاف، أو البيع، أو التوريد المباشر أو غير المباشر، من الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبل أي شخص أمريكي، أو استيراد النفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري إلى داخل الأراضي الأمريكية أو أي صفقة أو تعامل من قبل شخص أمريكي بالنفط أو المنتجات النفطية من منشأ سوري أو ما يرتبط بها. [2]
2) القانون الصادر عن مجلس الشيوخ برقم (S.1472) بعنوان "قانون عقوبات سورية لعام 2011"، والذي يمنع الشركات التي تقوم بنشاطات تجارية في قطاع الطاقة السوري من الوصول إلى المؤسسات المالية الأمريكية، ويشترط على المقاولين الأمريكيين تقديم شهادات تثبت عدم انخراطهم في نشاطات خاضعة للعقوبات.[3]
3) العقوبات المطبقة من قبل "مكتب ضبط الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية"، والتي تستهدف كبار المسؤولين الحكوميين السوريين ورجال الأعمال إضافة إلى كيانات مثل: المصرف التجاري السوري والمصرف التابع له (المصرف السوري اللبناني، وشركة "سيريتيل" للاتصالات، الشركة السورية للنفط، الشركة السورية للغاز، المؤسسة العامة للنفط (آب 2011)، ومؤسسة الإسكان العسكرية والمصرف العقاري (كانون الأول 2012)[4].
4) قانون "سيزر (قيصر)"، والذي أقره مجلس النواب الأمريكي في كانون الثاني 2019، وصادق عليه الكونغرس الأمريكي والرئيس "ترامب" في كانون الأول من العام ذاته، والذي ينص على فرض عقوبات على البنك المركزي السوري، لاعتبار

1- زياد غصن: جيل رابع من العقوبات الأمريكية.. قانون قيصر.. ممنوع إعادة الإعمار، جريدة الأخبار، الثلاثاء 29 كانون الثاني 2019، https://al-akhbar.com/Syria/265428

2- مجموعة من المؤلفين، الأزمة السورية.. الجذور والآثار الاقتصادية، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2013، ص64- 65.

3- بلجلة فاطمة: أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حقوق الإنسان -العراق وسورية نموذجاً-، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019، ص61.

4- مجموعة من المؤلفين، الأزمة السورية.. الجذور والآثار الاقتصادية، مرجع سابق، ص83.

إمكانية قيامه بغسيل الأموال، وفرض عقوبات تستهدف الأشخاص الأجانب (أفراد وشركات) الذين يقدمون الدعم المالي والمادي والتقني للحكومة السورية[1].، كما فرض عقوبات على الحكومة السورية والدول التي تدعمها مثل إيران وروسيا لمدة 5 سنوات في مجالات الطاقة والأعمال والنقل الجوي أو قطع غيار الطائرات التي تمد بها الشركات مؤسسة الطيران السورية، أو من يشارك في مشاريع البناء والهندسة التي تقوم بتنفيذها الحكومة السورية، أو التي تدعم صناعة الطاقة في سورية[2]. إضافة إلى فرض عقوبات على أي شخص أو جهة يتعامل مع الحكومة السورية أو يوفر لها التمويل أو يتعامل مع المصارف الحكومية بما فيها المصرف المركزي السوري تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون دخل حيز التنفيذ في 17 حزيران عام 2020.

ثانياً- العقوبات الأوروبية:

تشابهت العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي، منذ بدء الأزمة، مع العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، وفيما يلي سيتم استعراض أبرز العقوبات الأوروبية التي فرضت على سورية خلال الأزمة السورية:

1) فرض الاتحاد الأوروبي أضخم عقوبات تفرض على دولة ثالثة، وتضمنت عدة حزم شملت مختلف مجالات الحياة السورية، والتي بدأت في 25 أيار 2011 بإيقاف برامج التعاون الثنائي بين الجانبين وتجميد المشاريع المدرجة ضمن إطار سياسة الجوار الأوروبي، وفرض عقوبات اقتصادية، تضمنت حظر تصدير الأسلحة ومنح الفيزا، وتجميد الأصول، وتجميد اتفاقية الشراكة مع سورية. وفي آب 2011، جمّد الاتحاد الأوروبي برامج المساعدة التقنية والمالية الثنائية مع سورية، كما وسع نطاق الإجراءات التقييدية في مجالات النفط، التجارة والبنوك. [3]
2) اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات الاتحاد الأوروبي في الفترة الواقعة بين آب وأيلول 2011، على حظر المستوردات من النفط السوري والاستثمارات الجديدة في صناعة النفط السورية، ولعل ذلك ربما هو أشد العقوبات التي طبقت من حيث التبعات، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي كان يشتري معظم النفط السوري قبل فرض العقوبات[4]، فقد وافقت دول الاتحاد الأوروبي، تحت ضغط المملكة المتحدة وفرنسا، في أيلول 2011 على فرض حظر على استيراد النفط السوري، لكن بهدف تلبية الاحتياجات المحلية لإيطاليا، عطلت العقوبات مؤقتاً وسمحت للشركات باستيراد النفط السوري حتى 25 تشرين الثاني 2011، في حال كانت العقود موقعة قبل أيلول من العام ذاته. وفي تشرين الثاني جُمّد القرض الذي كان من المقرر تقديمه من بنك الاستثمار الأوروبي إلى سورية، كما تم حظر التعاون التقني وعمليات الإقراض والبرامج الإقليمية المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي[5].
3) في كانون الأول 2011، فرض الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات المتعقلة بقطاع النفط والطاقة، ومنها حظر استيراد النفط الخام والمشتقات النفطية، وحظر توفير خدمات محددة ذات صلة بالنفط الخام أو المنتجات النفطية، وحظر على المعدات والتكنولوجيا الرئيسة في صناعات النفط والغاز، وحظر الاستثمارات في صناعات النفط والغاز، وحظر المشاركة في تأسيس وإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء، حظر تقديم عملة ورقية ومعدنية سورية جديدة، حظر الالتزام بتقديم المنح الجديدة والمساعدة المالية وقروض الامتياز إلى الحكومة السورية، فرض قيود على إنشاء فروع أو

[1]- أمل يازجي: قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامهما، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، دمشق، شباط 2019، ص7- 8.

[2]- هيثم أحمد عيسى: قانون قيصر/ سيزر والعلاقات السورية الأمريكية، المرصد العمالي للبحوث والدراسات، دمشق، كانون الثاني 2020، ص10.

3- حسين مقلد: استراتيجية الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية، دراسات سياسية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، دمشق، 2017، ص9

4- مجموعة من المؤلفين، الأزمة السورية ..الجذور والآثار الاقتصادية، مرجع سابق، ص65.

5- حسين مقلد: استراتيجية الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية، مرجع سابق، ص10.

شركات تابعة للمصارف السورية أو التعاون مع هذه المصارف، إضافة إلى فرض قيود على توفير التأمين وإعادة التأمين.[1]

4) في حزيران 2012، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على البضائع الكمالية وذات الاستخدام المزدوج، ومنع شراء السندات الصادرة عن الحكومة السورية؛ ومنع البنوك السورية من فتح فروع لها في دول الاتحاد الأوروبي أو الدخول في مشروعات مشتركة مع المؤسسات المالية الأوروبية؛ ومنع سورية من الاستفادة من القروض الاستثمارية والتسهيلات المالية والفنية التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي[2].

تجدر الإشارة إلى أن العقوبات المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي منذ عام 2011 يتم مراجعتها وتمديدها سنوياً، ويتم خلال هذه المراجعات إضافة عقوبات جديدة تشمل كيانات وأفراد بحجة دعمهم للاقتصاد والحكومة السورية، وقد تم تمديد هذه العقوبات حتى تموز 2019، والتي يمكن تصنيفها في المجالات الآتية[3]:

- قيود التصدير والاستيراد، بما في ذلك فرض حظر على تصدير السلع الكمالية، والمواد ذات الاستخدام المزدوج.
- العقوبات القطاعية على صناعات النفط والغاز والكهرباء السورية.
- القيود المفروضة على بيع/ شراء الذهب والمعادن الثمينة والماس من الحكومة السورية.
- القيود المفروضة على التعامل في السندات السورية.
- القيود المفروضة على مؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية في الاتحاد الأوروبي من التعامل مع مؤسسات الائتمان والمؤسسات المالية السورية.
- القيود المفروضة على توفير التأمين أو إعادة التأمين للحكومة السورية.
- القيود المفروضة على رحلات البضائع من سورية.

ثالثاً- العقوبات العربية:

أصدرت جامعة الدول العربية في 27 تشرين الثاني 2011 قائمة عقوبات اقتصادية على سورية وتوزعت هذه العقوبات على خمسة قطاعات اقتصادية وهي (السفر، التحويلات البنكية، تجميد الأموال، القطاع الاستثماري، التعاملات التجارية)، كما شملت هذه العقوبات منع سفر المسؤولين السوريين إلى الدول العربية الأخرى، وتجميد الأرصدة المرتبطة بالحكومة السورية، ووقف خطوط رحلات الطيران، ووقف التعاملات مع البنك المركزي والتجاري وتمويل المبادلات التجارية والمالية الحكومية، ومراقبة الحوالات المصرفية، إضافة إلى تحويلات العاملين السوريين في الخارج، وتحويلات المنظمات العربية والدولية ومراكز الجامعة وموظفيها، وتجميد المشاريع الاستثمارية، وقد تم تكليف كل من صندوق النقد العربي وهيئة الطيران المدني بتطبيق ومراقبة تنفيذ هذه العقوبات.[4]

إضافة إلى ذلك، قامت دول أخرى أيضاً بفرض عقوبات ضد سورية، ومنها تركيا، حيث فرضت تركيا في تشرين الثاني عام 2011، عقوبات تجارية ومالية على سورية شملت تجميد الأصول المالية للحكومة السورية في تركيا، ووقف جميع التعاملات مع البنك المركزي السوري، وجمدت أصول الحكومة السورية، وأوقفت اتفاقيات التعاون مع سورية. بالمقابل، قامت

1- مجموعة من المؤلفين: الأزمة السورية ..الجذور والآثار الاقتصادية، مرجع سابق، ص79.

2- محمد السمهوري: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، الجمعة، 10 شباط 2012، لمزيد من المعلومات انظر: http://rcssmideast.org

3 – EU Sanctions 2018.. Year in Review, Dentons, January, 2019, P12

4- العقوبات الاقتصادية على سورية وخريطة طريق لمواجهتها، مجلة الاقتصادية، دمشق، السنة الحادية عشرة، العدد 513، تاريخ 25 كانون الأول 2011، ص8

الحكومة السورية بتعليق العمل باتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع تركيا في عام 2007 رداً على العقوبات التي فرضتها الحكومة التركية[1].

مما سبق يمكن القول، إن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها من الدول الأوروبية والعربية وبعض الدول الأخرى سعت وبكافة الوسائل لإضعاف الدولة السورية، حيث جيشت الإعلام وأرسلت المقاتلين وصرفت الأموال للنيل من صمود سورية، وكون الوسائل الاقتصادية إحدى أهم الوسائل التي تستخدم لتنفيذ السياسة الخارجية قامت هذه الدول مجتمعة بفرض عقوبات اقتصادية كان لها تداعيات سلبية على المواطن السوري نتيجة عدة عوامل:

العامل الأول: تنوع القطاعات المستهدفة مثل قطاع النفط، والتجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر والتعاملات المالية الخارجية، وهذه كلها قطاعات ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في سورية في مرحلة ما قبل الأزمة، وبذلك، فقد استهدفت هذه العقوبات القدرة الاقتصادية والمالية للدولة.

العامل الثاني: توقيت هذه العقوبات حيث تزامنت جميعها في نفس التوقيت بعد عام 2011، الأمر الذي انعكس سلباً على قدرة سورية على مواجهة هذه العقوبات والتخفيف من آثارها.

العامل الثالث: تنوع الأطراف التي شاركت في فرض العقوبات؛ حيث أن كل من الاتحاد الأوروبي والدول العربية، كانت تعد من أكبر الشركاء التجاريين لسورية. بالمقابل، فقد كان للعقوبات الأمريكية انعكاساتها السلبية على الاقتصاد السوري، ولكن بدرجة أقل من انعكاسات العقوبات العربية والأوروبية، وذلك نظراً إلى العلاقات الاقتصادية المحدودة أصلاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وسورية.

وبالتالي، يمكن القول بأن العقوبات المفروضة على سورية كبدت الشعب السوري تكلفة اقتصادية مرتفعة، لاسيما الفقراء والفئات الهشة منه، وأسهمت في انخفاض رفاه الأفراد، وتدهور الدخل، مما جعل سورية في مراتب أدنى من المستوى المتوقع للتنمية البشرية، مقارنة مع التقدم المحرز قبل عقوبات العام 2011، حيث أن هذه الحزمة الكبيرة من العقوبات العربية والغربية على الاقتصاد السوري، انطلاقاً من تنوع وشمولية هذه العقوبات من ناحية، وتعدد الأطراف التي قامت بفرضها من ناحية ثانية، كان لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد السوري.

المبحث الثاني: تداعيات العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد السوري وحقوق الإنسان في سورية

أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية خلال الأزمة السورية لتداعيات سلبية على الاقتصاد السوري، وبالتالي أدت هذه التداعيات السلبية لفقدان المواطن السوري لأبرز حقوقه في الحصول على المأوى والغذاء والعيش الكريم، وسيتم في هذا المبحث تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على سورية من الناحيتين الاقتصادية والإنسانية.

المطلب الأول: تداعيات العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد السوري

كان للعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية تداعيات سلبية على مؤشرات الاقتصاد السوري، حيث تشير التقديرات الأولية غير الرسمية لخسائر سورية جراء العقوبات الخارجية إلى نحو 75 مليار دولار مع نهاية العام 2018.[2] هذه الخسائر أثقلت كاهل الشعب السوري وكبدته تكلفة اقتصادية مرتفعة، لاسيما الفقراء والفئات الهشة منه.

أولاً: الانعكاسات على الناتج المحلي الإجمالي السوري

تأثر الاقتصاد السوري بشدة نتيجة للحرب التي تستهدف سورية منذ العام 2011، وقد زادت العقوبات الاقتصادية الجائرة التي فرضتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية، من التداعيات السلبية لهذه الحرب على الاقتصاد السوري، فقد أدت العقوبات الاقتصادية إلى تراجع كبير وغير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي، فتدهور النمو

1- محمد السمهوري: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات، مرجع سابق.

2- زياد غصن: جيل رابع من العقوبات الأمريكية.. قانون قيصر..ممنوع إعادة الإعمار، مرجع سابق.

الاقتصادي السنوي من 5% خلال الفترة (2000– 2010)[1] إلى حوالي (-10.05%) وسطياً خلال سنوات الأزمة (2011–2018)، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): تطور معدل النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2011– 2018

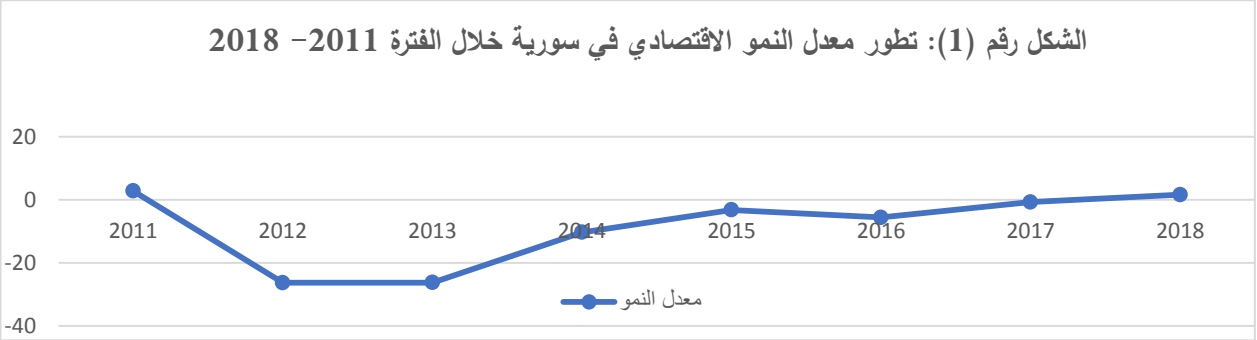

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لعام 2019.

بالنظر إلى الشكل رقم (1) يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 سجل نمواً بنسبة (2.8%) في عام 2011، ولكن بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالانكماش والتراجع، بداية من العام 2012، ففي نهاية هذا العام سجل الناتج المحلي انكماشاً بنسبة (26.34%)، وذلك نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية في العام 2011، لكن مع بداية العام 2013 استطاع الاقتصاد السوري تقليص الانكماش، وإن كان بشكل محدود في العام 2013، حيث بلغ الانكماش (26.30%)، وصولاً إلى نمو بنسبة حوالي (1.6%) في العام 2018، وذلك بسبب تكيف الاقتصاد السوري مع الأزمة وإيجاده للحلول البديلة إن كان لمدخلات أو لمخرجات العملية الإنتاجية، فضلاً عن إعادة النشاط لبعض القطاعات الاقتصادية.

لم تكن العقوبات الاقتصادية وحدها هي السبب الرئيس في تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال سنوات الحرب (2011–2018) حيث تعرض الاقتصاد السوري لخسائر كبيرة خلال هذه السنوات منها: خسارة أكثر من 40% من أصول رأس المال نتيجة الدمار وتهريب المصانع السورية إلى تركيا وغيرها من دول الجوار، وتراجع سعر صرف الليرة السورية، فضلاً عن هجرة رؤوس الأموال، وشملت هذه الهجرة نقل الحسابات المصرفية للمواطنين السوريين إلى لبنان ومصر والأردن وتركيا والإمارات. إضافة إلى خسارة حوالي مليون فرصة عمل.[2]

ثانياً: الانعكاسات على قطاع النفط السوري

تسبّبت العقوبات بتراجع إنتاج النفط خلال الفترة 2011– 2014، حيث انخفض الإنتاج النفطي من 200 ألف برميل يومياً تقريباً في عام 2012 إلى حوالي 16 ألف برميل يومياً في نهاية عام 2013. وذلك نتيجة لانسحاب الشركات الأجنبية، والقيود المفروضة على التمويل والتأمين والصادرات[3]، في حين يعزى التراجع الباقي في إنتاج النفط إلى سيطرة تنظيم "داعش" الإرهابي والجماعات الكردية على معظم المناطق المنتجة للنفط، وهو ما أدى بدوره إلى معاناة الاقتصاد والشعب السوري من مشكلة حادة متمثلة في الحصول على الوقود، وبما أن سورية ليست لديها قدرات في مجال التكرير، لذلك تعين عليها إعادة استيراد الوقود من الدول الحليفة لها لتلبية الطلب على الطاقة، وقد زودت كل من إيران وروسيا وفنزويلا سورية بالوقود في مرات عديدة، ولكن ليس بالقدر الكافي لتلبية الطلب المحلي، ولقد تمثلت انعكاسات هذا النقص في أزمات المحروقات المتعددة التي شهدتها سورية خلال الفترة 2011– 2019، إضافة إلى الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وارتفاع في أسعار المشتقات

1– التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية، التقرير الاقتصادي الاستثماري لعام 2014، هيئة الاستثمار السورية، دمشق، 2015، ص7.

2– مصطفى العبد الله الكفري: خسائر الاقتصاد السوري نتيجة الحرب الكونية الظالمة، العالم الاقتصادي، 15 كانون الأول 2018، http://almustshar.sy

3– مجموعة من المؤلفين: سورية هدر الإنسانية، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية، تقرير الربعين الثالث والرابع (تموز – كانون الأول 2013)، المركز السوري لبحوث السياسات، أيار 2014، ص16

النفطية، وهو ما أدى إلى زيادة أسعار السلع الزراعية والصناعية، وقد أدت هذه الزيادة إلى إيقاع الأذى في الإنفاق الحقيقي للأسر وخاصة الأسر الأكثر فقراً، حيث أثرت هذه الزيادة في الأسعار بشكل رئيس على البضائع الأساسية التي تشكل جزء هام من استهلاك الأسر الفقيرة مما أضعف أمنها الغذائي ومستوى معيشتها.

يعد قطاع النفط القطاع الأكثر تضرراً من جراء العقوبات الاقتصادية على سورية، ويُقدر أن 28.3% تقريباً أي ما يقارب 6.8 مليار دولار من إجمالي الخسائر في إجمالي الناتج المحلي في عامي 2011 و2012 كانت ناتجة عن العقوبات، والجزء الرئيسي من الخسارة ما يقارب (3.9) مليار دولار، جاء نتيجة للعقوبات الدولية على قطاع النفط السوري[1]. في حين اختلفت التقديرات حول إجمالي خسائر قطاع النفط، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن خسائر قطاع النفط والغاز تجاوزت الـ 60 مليار دولار، خلال الفترة (2011– 2015)، متضمنة الخسائر المباشرة وغير المباشرة والناجمة عن فوات المنفعة[2]، بالمقابل، تشير دراسات أخرى إلى أن خسائر القطاع النفطي تجاوزت 29 مليار دولار[3]، مبيّنة أن الخسائر النفطية هي خسائر باتجاهين، أولها عدم إمكانية الاستفادة من النفط الوطني، وعدم إمكانية استثمار الحقول النفطية والغازية المكتشفة حديثاً، وثانيها اضطرار الدولة إلى استيراد حاجة سورية من النفط من الأسواق العالمية، فقد انخفضت الصادرات والمستوردات النفطية في خلال العام 2014، حيث بلغت الصادرات خلال الربعين الأول والثاني من العام 2014 حوالي 1 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.235 مليون دولار في العام 2013، إذ سجلت انخفاضاً بنسبة 99.2% عن العام 2012، بينما بلغت المستوردات النفطية 1661.42 مليون دولار أمريكي مقابل 337.9 مليون دولار في خلال العام 2013، والتي انخفضت بنسبة 152.5% عن العام 2012 مع تزايد الضغوط الاقتصادية المترافقة مع الأزمة وتوالي العقوبات الاقتصادية التي صعبت عملية الاستيراد، وهذا انعكس سلباً على فائض الميزان التجاري النفطي، الذي تحول إلى عجز مع بدء العام 2012.[4]

ومؤخراً، في عام 2019 تصدر قطاع الطاقة قائمة القطاعات الاقتصادية المستهدفة بموجب العقوبات الأمريكية (قانون قيصر)، لاعتبارات تتعلق بمحورية هذا القطاع في الحراك الاقتصادي الذي تجهد الحكومة السورية في تلمّس نتائجه بعد بسط سيطرتها على مناطق واسعة من البلاد. وتالياً، فإن النجاح في قطع إمدادات النفط القادمة عبر البحر أو التضييق عليها يعني بنظر واشنطن إلحاق الأذى مرحلياً بالمشروع السياسي والاقتصادي للحكومة السورية، مما يؤدي إلى المزيد من الفقر والتجويع للشعب السوري للضغط على سورية من أجل حثها على تقديم تنازلات من شأنها أن تعود بالنفع على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وهذا هو الهدف الرئيس من العقوبات الأمريكية على سورية.

ثالثاً: الانعكاسات على التجارة الخارجية السورية

واجه قطاع التجارة عقبات كبيرة منذ بداية الحرب على سورية، حيث ارتفعت الأسعار بمعدّل تجاوز 5 مرّات في المحافظات الآمنة أو شبة الآمنة، وبمعدّل 50 ضعفاً في المناطق الساخنة، وكان أول ما تأثر به قطاع التجارة هو العقوبات التي فُرضت على عدد من رجال الأعمال الذين كانوا يرفدون السوق بكميات كبيرة من البضائع، إضافة إلى العقوبات المفروضة على الحركة التجارية الخاصة بالمؤسسات الحكومية. كما تأثر قطّاع التجارة بمنع التعامل مع رجال أعمال سوريين، ومنع تحويل الأموال إلى سورية، والقيود المفروضة على النقل والعمليات المالية، وأخذ التجّار يبتكرون أساليب جديدة مكلفة للتحويل وفتح الاعتمادات المصرفية وكان لارتفاع سعر الصرف آثاراً سلبية أيضاً على قطاع التجارة.[5]

1- مجموعة من المؤلفين، الأزمة السورية.. الجذور والآثار الاقتصادية، مرجع سابق، ص67-68.

2 - تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص18

3- زياد غصن: جيل رابع من العقوبات الأمريكية.. قانون قيصر..ممنوع إعادة الإعمار، مرجع سابق.

4- تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص49

5- مصطفى العبد الله الكفري: خسائر الاقتصاد السوري بسبب الحرب وكيفية مواجهتها، مجلس الأعمال السوري الصيني، 9 كانون الثاني 2018، http://scbc.sy/post/174717

إضافة إلى ذلك، زادت الإجراءات الحكومية من تعقيدات قطاع التجارة، فجاء التوجه الرسمي بترشيد الاستيراد، حيث اتخذت الحكومة تدابير للحد من الإنفاق على الواردات وحصرته بالمواد الضرورية، مثل المواد الغذائية، وهو توجه يرى بعض الاقتصاديين أنه جيد حين يتم السماح باستيراد المواد الأولية والأساسية بالدرجة الأولى، ثم يتبعها استيراد مواد أخرى، لكن الذي حدث أن وزارة الاقتصاد في دمشق قلما منعت دخول بضاعةٍ إلى سورية، فصارت تسمح بجميع المواد تحت شعار ترشيد الاستيراد، أما المواد التي تمنعها فكانت تدخل بطرقٍ غير نظامية نظراً لعدم قدرة الدولة على ضبط المنافذ الجمركية خاصة مع لبنان وتركيا، وهذا ما يفسر أن السوق السورية لم تفتقد إلى الكماليات. وبالنتيجة، فقد تسببت قيود الإنفاق هذه في حدوث مشاكل إمداد حادة في القطاعات الصناعية في الاقتصاد والتي أضرت خصوصاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ إذ كانت هذه المؤسسات تعتمد في الغالب

على تمويل القطاع العام لإمدادات الواردات، وبما أن التمويل بات يقتصر على المواد الأساسية، فقد اضطرت للحصول على قروض شخصية أو خاصة. وكما هو متوقع، تسبّبت قضايا الاستيراد، إلى جانب وجود حظر تجاري، في أن تواجه العديد من الشركات مشاكل إمداد رئيسة، وساهمت في الزيادة السريعة في أسعار المنتجات الأساسية تمثلت بارتفاع الأسعار بمعدّل تجاوز /5/ مرّات في المحافظات الآمنة أو شبة الآمنة، وبمعدّل /50/ ضعفاً في المناطق الساخنة[1]. علاوة عن ذلك، تركت المصاعب الناجمة عن استيراد السلع والخدمات الأساسية نتيجة للعقوبات والحصار الاقتصادي المفروض على سورية، وتراجع قيمة الليرة السورية أثراً سلبياً على معيشة المواطنين السوريين، ومن ضمن ذلك فقدان الأدوية الأساسية المستوردة مثل اللقاحات، ومصادر الطاقة، وصيانة الطائرات المدنية، والجدير بالذكر أن أثر العقوبات يتجاوز فقدان الأدوية المستوردة، وهو يرتبط بصورة أكبر

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات (مليون ليرة)	569064	505107	196452	174933	175795	210065	328519	351018	1047662
الصادرات (مليون دولار)	12237.9	10501.2	3049.5	1594.6	910.1	782.6	717.6	696.2	2410.1
نسبة التغير في الصادرات (%)	-	14.2-	71-	47.7-	42.9-	14-	8.3-	3-	246.2
الواردات (مليون ليرة)	812209	964928	794277	944926	1562846	1497340	2238472	3019922	3007769

بإضعاف البنية التحتية المادية والطبية نتيجة لانخفاض الأموال العامة مما حد من القدرة على توفير خدمات صحية لائقة والتجاوب الفعال مع الحالات الصحية الطارئة. كل ما سبق، أدى إلى تراجع حجم التجارة الخارجية السورية، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): التجارة الخارجية السورية خلال الفترة 2010- 2018

1- المرجع السابق

الواردات (مليون دولار)	17392	19870	12255.5	8596.5	8042.6	5545.3	4860.6	5954.1	6877.9
نسبة التغير في الواردات (%)	-	14.2	38.3-	29.8-	6.4-	31-	12.3-	22.5	15.5

* حسبت الصادرات والواردات السورية بالدولار على أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية، وكان سعر صرف الدولار الأمريكي: عام 2010 للمستوردات 46.7 ل س وللصادرات 46.5ل.س، عام 2011 للمستوردات 4 48.56 ل س وللصادرات 48.10 ل.س، عام 2012 للمستوردات 64.81 ل س وللصادرات 64.42 ل.س، في عام 2013 للمستوردات 109.92 ل.س وللصادرات 109.7 ل.س، وفي عام 2014 للمستوردات 194.32 ل.س وللصادرات 193.16 ل.س، وفي عام 2015 للمستوردات 270.02 ل.س وللصادرات 268.4 ل.س، وفي عام 2016 للمستوردات 460.53 ل.س وللصادرات 457.77 ل.س، عام 2017 للمستوردات 507.2 ل س وللصادرات 504.17 ل.س، عام 2018 للمستوردات 437.31 ل.س وللصادرات 434.69 ل.س حسب المتوسط السنوي للسعر الرسمي الصادر عن مصرف سورية المركزي.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية لمكتب الإحصاء لعام 2019.

يلاحظ من الجدول رقم (2):

1. انخفاض حصيلة الصادرات السورية خلال الفترة 2011- 2017، حيث انخفضت من 12237.9 مليون دولار عام 2010 إلى 696.2 مليون دولار عام 2017، وكان أكبر انكماش تعرضت له الصادرات في عام 2012، وبلغ حوالي 71%، في حين بلغ متوسط انكماش الصادرات السنوي حوالي 28.7% خلال الفترة 2011- 2017؛ ويعزى هذا التراجع إلى توقف الصادرات النفطية والتراجع الحاد في صادرات القطاع الخاص، وتراجع صادرات المواد الخام الزراعية والصناعية، وهو ما يعزى بدوره إلى العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب المفروضة على سورية، والتي اشتملت على تجارة النفط، والقطاع المالي، وعلى قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي أثر سلباً في حركتي الاستيراد والتصدير. إضافة إلى الوضع الأمني الذي نتج عنه توقف العديد من المصانع وبخاصة المنتجة للألبسة والمواد الغذائية، والذي ترافق مع زيادة الطلب المحلي عليها، بالإضافة إلى مشاكل النقل والشحن. وقاد هذا الانخفاض في الصادرات إلى زيادة في عجز الميزان التجاري، الأمر الذي أسهم في انخفاض قيمة الليرة السورية.
2. ارتفاع قيمة الصادرات في عام 2018 بنسبة 246.2% مقارنة بالعام 2017، وهو ما يعزى إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية.
3. ارتفاع قيمة الواردات خلال الفترة 2010- 2018، باستثناء عامي 2012 و2015، حيث شهدت الواردات ارتفاعاً في قيمتها من 812.2 مليار ليرة سورية عام 2010 إلى 3019.9 مليار ليرة عام 2017 محققة بذلك زيادة بلغت أكثر من 270% خلال هذه الفترة، وترجع الزيادة في قيمة الواردات بالليرة السورية بدرجة أساسية إلى انخفاض قيمة الليرة السورية خلال الفترة ذاتها. بالمقابل، انخفضت الواردات السورية من 12255.5 مليون دولار عام 2012 إلى 5954.1 مليون دولار عام 2017، وبمتوسط انكماش سنوي بلغ 11.6% خلال الفترة 2011- 2017، فعلى الرغم من اختلال التوازن بين حجم الموارد المتاحة والتي اتسمت بمحدوديتها نتيجة للأزمة التي تعاني منها سورية منذ العام 2011، وبين حجم الاحتياجات من السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الاعتماد على الواردات السلعية لتوفير الاحتياجات المتزايدة للسكان، إلا أن ذلك ترافق مع القرارات الحكومية في ترشيد الاستيراد والتركيز على السلع الغذائية والضرورية، وهو ما أدى بدوره إلى الانخفاض في حجم الواردات خلال هذه الفترة.

وبالتالي، فقد تسببت العقوبات والحصار الاقتصادي بانخفاض حجم التجارة الخارجية السورية خلال الفترة 2011- 2017، بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب، كما تغيرت وجهة الصادرات والمصدر الجغرافي للواردات، حيث أدى إعاقة التحويلات المالية الخارجية، وارتفاع تكلفتها إلى لجوء الفعاليات الاقتصادية إلى فريق ثالث وأحياناً رابع وخامس لإتمام الصفقات التجارية من استيراد وتصدير، وارتفعت تكاليف الشحن وبوالص التأمين للواردات والصادرات، مما رفع أسعار المستوردات على المنتج والمستهلك السوري، وقلل تنافسية الصادرات السورية، ورفع نسبة التضخم وتكلفة وأسعار المنتجات المنتجة والمحلية، وأضعف القوة الشرائية للمستهلك وخاصة العاطل عن العمل والضعيف ومحدود الدخل، وتأجيج نسب ومعدلات التضخم بما في ذلك "كسبب ونتيجة" لارتفاع أسعار

القطع الأجنبي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة والقوة الشرائية ومستوى المعيشة للشرائح العريضة والضعيفة من المواطنين السوريين.

المطلب الثاني: تداعيات العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان في سورية

هناك إجماع دولي على اعتبار حقوق الإنسان تراثاً إنسانياً عالمياً، فحقوق الإنسان هي حقوق معترف بها لدى الجميع، ولا يجوز المساس بها تحت أي ظرف ولأي اعتبار، لكن أدت العقوبات الاقتصادية المفروضة على الإنسان السوري إلى انتهاكات صارخة لمبادئ حقوق الإنسان، فقد أثرت هذه العقوبات بشكل خطير على حق الإنسان السوري في أن يعيش حياة كريمة يسودها الأمن والسلام، والمثال الواضح حول هذا الأثر هو أن العقوبات الاقتصادية تحكمت في كل واردات وصادرات سورية دون أي استثناءات للمواد الغذائية أو الطبية كما أكد الدكتور "بشار الجعفري" حيث شدد على أنه لا صحة للمزاعم الأمريكية والأوروبية حول وجود تراخيص واستثناءات من هذه العقوبات تسمح بتأمين المواد الغذائية والطبية للشعب السوري.[1] حيث أدت هذه العقوبات لنتائج سلبية على القطاع الصحي في سورية تمثلت بما يلي:[2]

1. امتناع الشركات المتعددة الجنسيات عن التعامل مع شركات الأدوية السورية.
2. ارتفاع أسعار المواد الأولية بفعل زيادة تكاليف الشحن ورسوم التأمين واحتكار المواد.
3. اشتراط التسديد المسبق من قبل شركات الشحن مما يعرض الشركات السورية لخسائر كبيرة في حال نكوس الشركة المصدرة عن شحن البضاعة.
4. تأثير العقوبات على التعاملات المصرفية وتحويل الأموال، ورفض عدد كبير من الشركات الموردة للمواد ومستلزمات الانتاج، كقطع التبديل والاجهزة والمواد المخبرية، التعامل مع المعامل الوطنية.

كل هذا أثر سلباً وبصورة مباشرة على تموين السوق المحلية بجميع الأصناف المطلوبة للسياسة العلاجية، ورفع أسعار الأدوية عدة أضعاف مما أدى إلى تأثيرات سلبية على حق الإنسان السوري في الرعاية الصحية المرتبط بالحق في الحياة.

إضافة إلى ذلك، فقد ظهر أثر العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان في سورية من خلال ما يلي:

أ- المساس بالحق في العمل:

إن العقوبات الاقتصادية التي استهدفت الجمهورية العربية السورية منعتها من استيراد مختلف التجهيزات والمستلزمات الصناعية وكذلك المواد المختلفة لا سيما النفط ومشتقاته والمواد الأولية الضرورية للصناعة،[3] هذا ما أدى إلى توقف بعض المصانع عن الإنتاج لانعدام المواد وارتفاع أسعارها نتيجة انخفاض قيمة الليرة السورية. وهذا بدوره يؤدي إلى فقدان الكثير من العمال لوظائفهم وهو ما يتناقض مع ما ورد في الإعلانات العالمية والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

ب- تجميد الأرصدة المالية:

تضمنت العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية تجميد أرصدة مالية لعدة شخصيات سورية وهو ما يزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب نقص الموارد المالية اللازمة للإقامة المشاريع الإنتاجية، فحرمان الشعب السوري من الاستفادة من الأموال المودعة بالخارج خاصة في مرحلة إعادة الإعمار يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان، وذلك لحاجة هذه الأموال من أجل إقامة المشاريع

1 – الجعفري: وجوب رفع الإجراءات القسرية عن سورية ودول أخرى كونها تعرقل مواجهة كورونا وتحقيق التنمية المستدامة، https://www.un.int/syria/ar/statements_speeches

2 – زياد غصن، كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية سلباً على القطاع الصحي في سوريا: الصناعات الدوائية نموذجاً، https://blogs.lse.ac.uk/crp/2020/04/16/

3 – زياد غصن: جيل رابع من العقوبات الأمريكية. قانون قيصر..ممنوع إعادة الإعمار، مرجع سابق.

الاقتصادية والاجتماعية، فهذه العقوبات تتسبب في تعطيل المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي والصناعي والخدمات وتصبح عائق في وجه النهوض بحقوق الإنسان الاقتصادية.

ت- المساس بالحق في تقرير المصير الاقتصادي

حرمت العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية الشعب السوري من حرية التصرف بثرواته وموارده لا سيما النفط وذلك من خلال حظر استيراد النفط السوري ومعاقبة الشركات التي تسهم في استخراجه. وهذه الإجراءات تخالف ما ورد في المادة (01) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهو ما يعد انتهاكاً صارخاً لمبدأ الحق في تقرير المصير الاقتصادي.

مما تقدم يمكن القول، إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية أدت إلى نتائج سلبية على حقوق الإنسان السوري. سواء على حقوق الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية) أو على حقوق الجيل الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) أو حتى على حقوق الجيل الثالث (كالحق في التنمية المستدامة والحق في تقرير المصير الاقتصادي) هذه الحقوق معترف بها في كافة المواثيق والاتفاقات الدولية والاعتداء عليها يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ حقوق الإنسان.

الخاتمة

مما سبق يستنتج أن العقوبات الاقتصادية هي سلاح تستخدمه الدول القوية لتجويع وخنق الدول المخالفة لسياستها من أجل تطويعها، وكون السياسة الخارجية السورية لا تنسجم مع سياسة الولايات المتحدة الخارجية قامت الأخيرة بفرض عقوبات اقتصادية على سورية وبدعوة حلفاءها لفرض عقوبات مشابهة خارج إطار مجلس الأمن من أجل الضغط على سوريا لتقديم تنازلات سياسية تماشياً مع المصلحة الأمريكية في المنطقة. نتيجة لهذه العقوبات تعرض الاقتصاد السوري لخسائر كبيرة فغادرت سورية العديد من شركات النفط مما أدى إلى خسائر كبيرة في هذا القطاع، وانخفضت قيمة الليرة السورية مما رفع في أسعار الواردات، وانخفض حجم التجارة الخارجية نتيجة للعقوبات، وكان لهذه العقوبات أثر سلبي على حقوق الإنسان، سواء الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو على الحق في التنمية وتقرير المصير الاقتصادي. حيث أدت العقوبات المفروضة على سورية إلى انتهاكات صارخة لمبادئ حقوق الإنسان وهذه الحقوق كانت شماعة لفرض العقوبات الأخيرة التي جاءت باسم قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين بينما عانى المدنيون السوريون أشد المعاناة جراء هذه العقوبات، وبالنتيجة يجب التأكيد على أنه يجب النظر في أسلوب العقوبات الاقتصادية ككل لأن هذه السياسة لم تؤت ثمارها في سورية التي زادت من تمسكها بمبادئها بعد العقوبات ولم تنصاع للولايات المتحدة الأمريكية ورغباتها، وإنما أثرت فقط على الإنسان السوري وحقوقه لذلك يجب أن تتحرك منظمة الأمم المتحدة التي تدعي دعمها للإنسان في كافة أصقاع الأرض من أجل حماية الإنسان السوري من الانتهاكات التي تتعرض لها حقوقه جراء العقوبات الاقتصادية.

التوصيات

من أجل التخفيف من حدة العقوبات الاقتصادية وتخفيف آثارها السلبية يتعين على الدولة السورية القيام بما يلي:

1. الاستفادة من التحولات في موازين القوى العالمية وبناء علاقات استراتيجية مع روسيا والصين خصوصاً أن هذه الدول تسعى للعب دور أكبر على الساحة الدولية ولإنهاء الهيمنة الأمريكية على العالم. إضافة إلى الاستفادة من تجارب الدول الصديقة في مواجهة العقوبات كإيران مثلاً وتبادل الخبرات مع هذه الدول والتعاون معاً من أجل الحد من آثارها.
2. إنشاء هيئة وطنية تتألف من خبراء اقتصاديين سوريين مهمتها دراسة هذه العقوبات ووضع الخطط لمواجهتها وتخفيف آثارها السلبية على المواطن.
3. العمل على تنمية القطاع الزراعي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم التسهيلات لها وانتهاج سياسة إحلال الواردات من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي بالمواد الأساسية للمواطن السوري.
4. العمل بشكل جدي على محاربة الفساد لتخفيف الآثار السلبية على المواطن كي لا تكون العقوبات شماعة للتجار لتبرير غلاء الأسعار وزيادة أرباحهم.

المراجع

أولاً– المراجع باللغة العربية:

- **الكتب**

1. محمد عزيز شكري: " مدخل إلى القانون الدولي العام" منشورات جامعة دمشق، سورية، 1982.
2. سعد الدين مسعد هلالي: "الجديد في الفقه السياسي المعاصر"، مكتبة وهبة، جامعة الأزهر، مصر، 2011.

- **الدوريات**

1. نجلاء مرعي: "العلاقات الأمريكية السودانية النفط والتكالب الأمريكي على السودان"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
2. لخذاري عبد الحق: "العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الإنسان"، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد18، 2018.
3. بلجسان هواري: "الأساس القانوني توقيع العقوبات الاقتصادية بمنظمة الأمم المتحدة"، مجلة دراسات قانونية وسياسية، العدد1، 2016.
4. حسين مقلد: استراتيجية الاتحاد الأوروبي من الأزمة السورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، دمشق، 2017.
5. العقوبات الاقتصادية على سورية وخريطة طريق لمواجهتها، مجلة الاقتصادية، دمشق، العدد 513، كانون الأول 2011.
6. بو بكر خلف، العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد13، الجزائر، 2016.
7. أمل يازجي، قانون قيصر بين الشرعية والمشروعية وانعدامهما، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، دمشق، شباط 2019.
8. هيثم أحمد عيسى، قانون قيصر/ سيزر والعلاقات السورية الأمريكية، المرصد العمالي للبحوث والدراسات، دمشق، كانون الثاني 2020.

- **التقارير**

1. مجموعة من المؤلفين، الأزمة السورية.. الجذور والآثار الاقتصادية، المركز السوري لبحوث السياسات، دمشق، 2013.
2. مجموعة من المؤلفين: سورية هدر الإنسانية، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية، تقرير الربعين الثالث والرابع (تموز– كانون الأول 2013)، المركز السوري لبحوث السياسات، أيار 2014.
3. التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية، التقرير الاقتصادي الاستثماري لعام 2014، هيئة الاستثمار السورية، دمشق، 2015.
4. تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مركز دمشق للأبحاث والدراسات (مداد)، دمشق، 2017.

- **الرسائل العلمية**

1. بلجلة فاطمة: أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حقوق الإنسان –العراق وسورية نموذجاً–، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019.
2. حصايم سميرة، آثار الحصار الاقتصادي على تنفيذ العقود الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري– تيزي وزو، الجزائر، 2019.
3. زواغي نصيرة: "العقوبات الاقتصادية الدولية وأثارها على حقوق الانسان العراق وليبيا نموذجا"، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر، 2015.
4. فايزة بن حمزة، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، المجلد31، العدد1، 2020.

- **المواقع الالكترونية**

1. الموقع الرسمي للأمم المتحدة، https://www.un.org/
2. زياد غصن: جيل رابع من العقوبات الأمريكية.. قانون قيصر.. ممنوع إعادة الإعمار، جريدة الأخبار، الثلاثاء 29 كانون الثاني 2019، https://al-akhbar.com/Syria/265428

3. محمد السمهوري: احتمالات انهيار الاقتصاد السوري بعد العقوبات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، الجمعة، 10 شباط 2012، لمزيد من المعلومات انظر http://rcssmideast.org :
4. مصطفى العبد الله الكفري: خسائر الاقتصاد السوري نتيجة الحرب الكونية الظالمة، العالم الاقتصادي، 15 كانون الأول 2018، http://almustshar.sy
5. مصطفى العبد الله الكفري: خسائر الاقتصاد السوري بسبب الحرب وكيفية مواجهتها، مجلس الأعمال السوري الصيني، 2018، http://scbc.sy/post/174717
6. الجعفري: وجوب رفع الإجراءات القسرية عن سورية ودول أخرى كونها تعرقل مواجهة كورونا وتحقيق التنمية المستدامة، https://www.un.int/syria/ar/statements_speeches
7. زياد غصن، كيف تؤثر العقوبات الاقتصادية سلباً على القطاع الصحي في سوريا: الصناعات الدوائية نموذجاً، https://blogs.lse.ac.uk/crp/2020/04/16

ثانياً- المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Maria Bengtsson, «Economic Sanctions Go Smart: A human rights perspective», Master Thesis, Linkoping University, May 2002.
2. EU Sanctions 2018. Year in Review, Dentons, January, 2019.
3. Magne Frostad, Naval Blockade, Faculty of Law, UiT The Arctic University of Norway, 2018